منتدى الرباط الدولي لحقوق الإنسان

الرباط، المملكة المغربية

17-18 فبراير 2023

مذكرة مفاهيمية عامة

بالرغم من التحولات الكبيرة التي شهدها العالم منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاتزال حقوق الإنسان تواجه تحديات كبيرة، بل أكثر من ذلك، لا تزال فلسفة الحقوق في جوهرها تتحدد أحيانًا، وفي عدة بلدان، انطلاقا من عوامل داخلية وخارجية ذات طبيعة ثقافية أو سياسية وغيرها، وتتأثر بالسياقات التنموية التي تختلف من دولة إلى أخرى.

وقد ظهرت أصوات واجتهادات فكرية تعتبر أن عصر حقوق الإنسان قد انتهى على ضوء تصاعد أشكال مختلفة من القومية المعادية للأجانب والشعبوية العابرة للحدود، ولتواتر أزمات أمنية متعددة الأبعاد وأزمات طائفية وتوترات هوياتية ضيقة ومنغلقة. في هذا السياق، وفي ظل وضعية تطبعها الشكوك ويسودها التميز كظاهرة أصبحت تتوطن في المجتمعات بشكل متزايد، يتواصل ظهور محاولات التشكيك في كونية حقوق الإنسان، وأصبح من المألوف بروز نزعات تروج تشاؤما كبيرا بخصوص مستقبل الحقوق وفعليتها.

من جهة أخرى فإن النقاشات الحقوقية تعرف استقطابا وتسييسا كبيرين، حيث يجد المدافعون أنفسهم أحيانًا محاصرين داخل دوامة تهدد بإبطاء الدينامية الجماعية التي اتسمت بها عملية وضع أسس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي مواجهة تحديات وإشكاليات ناشئة تتفاعل مع عناصر تقع أحيانًا خارج نطاق تطبيق النصوص القانونية ومسؤولية السلطات.

وفي ضوء كل هذه التطورات، تبرز العديد من الأسئلة الملحة: هل يحتاج العالم اليوم إلى تطور مفاهيمي يسائل الطرق المتبعة في الترافع والدفاع عن حقوق الإنسان؟ أي معنى وأي مضمون وأية أهداف يمكن أن يتخذها العمل الحقوقي في هذا السياق؟ ما هي الروابط والتفاعلات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه الدينامية التي تمتزج وتتفاعل داخلها عناصر اجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية وغيرها؟ وهل من الضروري إعادة طرح حقوق الإنسان كإشكالية لتحريرها من الالتباسات والتناقضات والغموض وإعادتها إلى صلب النقاشات الدولية؟

مما لا شك فيه أنه من الصعب، في هذه السياقات الوطنية والدولية المعاصرة، تقديم تشخيص دقيق للواقع الذي تعيشه حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

تشكل الاجتماعات والمنتديات فرصة للفاعلين والمدافعين عن حقوق الإنسان لتقاسم الخبرات ومناقشة التحديات والحلول والتفكير بشكل جماعي وتشاركي حول مختلف القضايا والإشكاليات، خاصة في سياق الزخم الحقوقي الإنساني الذي يميز فترات ما بعد الأزمات الدولية كأزمة كوفيد-19، والتي أصبحت عنصرًا مركزيًا في عملية تجديد فهم الإشكاليات الحقوقية.

في هذا الإطار، وتمهيدا للمنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان (منتدى بونيس إيرس)، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان (CIPDH-UNESCO) الذي يشرف على تنظيم هذا المنتدى العالمي وعلى تنسيق أمانته التنفيذية، منتدى دولي قبل عقد هذه الدورة (المنتدى الدولي للرباط). وذلك يومي 17 و18 فبراير 2023.

في هذا الصدد، من بين جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال الفاعلين المؤسساتيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على حد سواء، تبرز مسألة تدارس التعقيدات التي تطرحها التحديات المرتبطة بثلاث إشكاليات كأولوية ذات راهنية ملحة. فقد أضحت التغيرات المناخية تشكل تهديدًا مستجدا عابرا للحدود وتشكل خطرا متناميا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن أن ترتبط بشكل مباشرٍ بمختلف أشكال العنف وعدم الاستقرار في السياقات الهشة، كما أنها من المرجح أن تصبح سببًا لـ "الهجرة القسرية" وأن تعمق، بالتالي، الواقع غير المتكافئ للحركية والتنقل بين الجنوب والشمال.

وترتبط الإشكالية الثانية بالهجرة ومسألة إعادة استكشاف وتدارس بعض العوامل التي تعيق ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى ضمانات لحماية فعلية للمهاجرين على أرض الواقع. أما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالعدالة الانتقالية والذاكرة والمصالحة في البلدان التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاعات بشكل عام. وقد أظهرت التجارب الانتقالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أن جودة النظام الديمقراطي خلال فترات ما بعد النزاعات وترسيخ ضمانات عدم تكرار الانتهاكات تعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي يتعامل بها مختلف أصحاب المصلحة مع مسلسل المصالحة المفتوح، خاصة فيما يتعلق بقضايا الذاكرة والتاريخ والهوية. وسيشكل منتدى الرباط فرصة للقاء بين مسؤولين وأكاديميين وخبراء وممثلين لمنظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان للتباحث حول التحديات والتطورات المسجلة على مستوى ثلاثة مواضيع، وفقا لأسئلة وورقات مفاهيمية (أدناه).

يأمل هذا المنتدى الدولي الخروج بجملة من المقترحات والتوصيات سيتم تقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان خاصة وأن برنامجه سيتطرق لمجموعة من المواضيع والأسئلة الفرعية المتعلقة بالقضايا الثلاثة المذكورة أعلاه، وسيشكل فرصة للتفكير في التداعيات الحقوقية لعدد من القضايا العابرة للحدود والمرتبطة بانعكاسات وباء كوفيد-19 والتغيرات المناخية والأزمات الطاقية والمالية.

يأتي تنظيم هذا المنتدى نتيجة لتعاون تم إطلاقه بين المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان بالأرجنتين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب ويمثل استمرارًا منطقيًا لانخراط هذا الأخير في دينامية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

جلسة موضوعاتية

العدالة الانتقالية والذاكرة وضمانات عدم التكرار

1. السياق العام:

على الرغم من كون مفهوم "العدالة الانتقالية" من بين المفاهيم الحديثة فإن تعريفه يختلف باختلاف المباحث المعرفية (حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفقه القانون الدولي)، غير أن كل هذه المقاربات، وإن اختلفت في بعض الجزئيات، فهي تكاد تجمع على أن "العدالة الانتقالية" هي مجموعة متكاملة من العمليات والآليات التي يحاول من خلالها مجتمع معين التصالح مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على نطاق واسع في حقبة معينة من تاريخه، وذلك بهدف ضمان المسائلة، وخدمة العدالة، وتحقيق المصالحة.

والملاحظ أن تجارب "العدالة الانتقالية" وإن اختلفت من حيث السياق والشروط التاريخية، وتفاوت حجم تدبير موازين القوى بين الفاعلين في بناء مساراتها، فإنها اهتمت في الغالب وبجميع أنحاء العالم تقريبًا – بدرجات متفاوتة - بإجراءات التحري والتحقيق والتحكيم وجبر الضرر الفردي والجماعي للضحايا، واقتراح الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية وتعزيز الانتماء لمنظومة القانون الدولي وإصلاح القضاء ووضع استراتيجية للحكامة الأمنية وعدم الإفلات من العقاب وحفظ الذاكرة باعتبارها ضمانة لعدم التكرار.

ويطرح موضوع العدالة الانتقالية مجموعة من التحديات ليس بسبب الطابع البالغ التعقيد لمساراتها فحسب بل لكون نتائجها وتداعياتها لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها. ولذلك فإن دراسة أي تجربة في العدالة الانتقالية ينبغي فهمها في إطار سياقها التاريخي، وتتبع نتائجها وأثارها على قطاعات ومجالات متنوعة، وهو ما يستدعي طرح مجموعة من الأسئلة من قبيل:

هل تقتصر العدالة الانتقالية على مجرد إجراءات تقنية وخطوات دستورية وتدابير مؤسساتية لتفعيل إرادة سياسية لدى هذا البلد أو ذاك من البلدان التي شهدت توترات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟ أم أن الأمر يتعلق بمسار شامل وهادئ يشتغل على فهم السيكولوجية الجماعية والهويات المتعددة، ويحاول اقتراح المداخل والحلول المناسبة لإدماج كل مكونات المجتمع، بما فيها العناصر المعقدة والمنطوية على ذاتها والعمل على صهرها في بوتقة الهوية الوطنية الكبرى الجامعة؟

وجوابا على هذه الأسئلة تشير بعض الدراسات إلى كون العدالة الانتقالية عملية بناءة وهيكلية وليست مجرد رد فعل ظرفي، بل عملية تهدف إلى إرساء العدالة وتتجنب كل عنصر قد يكون مصدر تعطيل أو إرباك. إنها عملية تهدف إلى بناء جسور تسمح للهويات الصغرى تحت الوطنية، التي عانت من الإقصاء والعزلة، بالاندماج في هوية جماعية متعددة.

ومن هذا المنطلق فإن الذاكرة الجماعية تحتل مكانة هامة في مسار العدالة الانتقالية. غير أنها تطرح في الوقت ذاته تساؤلات وإشكالات عدة. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة بناء ذاكرة جماعية في مسارات المصالحة وتيسير سبل الانتقال الديموقراطي، تتجاوز مطلب السلم وحماية التماسك الاجتماعي لدولة ما حيث أصبحت تتحول تدريجيا إلى مرتكز أساسي لبناء السلم والوئام الوطني خاصة في الدول الخارجة لتوها من الأزمات الداخلية العنيفة.

لذلك، بدأ المجتمع الدولي، تحت ضغط ديناميات التحول المرتبطة بالمجتمع الرقمي والذكاء الاصطناعي ومخلفات التغيرات المناخية، بتركيز اهتمامه تدريجيا نحو الهويات الصغرى المغلقة المتمركزة حول نفسها والرافضة للآخر، وهو ما أصبح يفرض أكثر من أي وقت مضى البحث عن الأدوات والوسائل المساعدة على صياغة وبناء سردية ذاكرة جماعية قادرة على مواجهة تداعيات الإقصاء ونزع الصفة الإنسانية عن الآخر.

2. **الأهداف والاشكاليات**

في خضم كل هذه التطورات، سيتم خلال الجلسات الموضوعاتية حول العدالة الانتقالية تقديم بعض التجارب والممارسات الفضلى والخروج بتوصيات حول الإشكاليات التالية:

- سياقات ومفاهيم تجارب العدالة الانتقالية.
- كيف تؤثر إدارة موازين القوى والتوتر في بلد ما في تدبير التوافق والاختلاف لبناء مسار العدالة الانتقالية؟ أي دور للمنتظم الدولي في دعم وتعزيز مسار تجارب "العدالة الانتقالية"؟
- ماذا نعني بالذاكرة الجماعية من زاوية حقوق الإنسان؟ ما العلاقة بين الذاكرة الفردية والجماعية، وما موقعها في كشف الحقيقة وبناء المصالحة؟ كيف يتحول بناء ذاكرة جماعية مشتركة عادلة إلى ضمانات صلبة لعدم التكرار؟
- ألا يساهم خيار بناء ذاكرة جماعية مشتركة عادلة في تثبيت السلم والتماسك الاجتماعي وضمان حماية حقوق الإنسان؟ كيف يمكن أن يساهم بناء ذاكرة جماعية عادلة في تعزيز بناء السلم العابر للحدود، خاصة بالمحيط الافريقي؟
- كيف نجعل من بناء الذاكرة الجماعية خطة لتعزيز أفق التمكين للمرأة، باعتبارها الحلقة الأضعف لماضي الانتهاكات الجسيمة؟
- كيف يمكن دمج مجالات العدالة الانتقالية وتغير المناخ بشكل أفضل للتعامل مع تحديات العدالة وحقوق الإنسان البيئية؟ وإلى أي مدى؟

3. **المنهجية**

أ - المشاركون

ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.

ب -الصيغة

ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية بإشراف مسيرين ومقررين.

4. **النتائج المتوخاة**

إعداد وثيقة تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية سيتم تقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس ببوينس آيرس.

جلسة موضوعاتية

تحديات الهجرة والتنقل وحماية حقوق الإنسان

1. السياق العام:

يعيش العالم اليوم حركية كبرى على مستوى نقل وتنقل الأشخاص والرساميل التي أضحت تعبر الحدود على نطاق واسع وغير مسبوق في تاريخ البشرية.

الهجرة، باعتبارها ظاهرة إنسانية تضرب جذورها في التاريخ، تحدث لأسباب عديدة ومعقدة ومتشابكة أحيانا. فبالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بالتفاوت المسجل في التنمية بين دول الشمال والجنوب هناك عوامل أخرى معاصرة مرتبطة بالتغيرات المناخية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي غالبًا ما يتم وصفها كنتائج وتجليات مرتبطة بالعولمة. وتتفاقم دوافع الهجرة بسبب استمرار بؤر التوتر والنزاعات المسلحة وما ينتج عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

من الملاحظ أن تدفقات الهجرة أصبحت تهم كل مناطق العالم حيث أن عددًا كبيرًا من البلدان قد أصبحت في نفس الآن مصدرا للهجرة وبلدان عبور واستقبال للمهاجرين. ومن هنا، فقد أصبحت الهجرة، على غرار العديد من الظواهر البشرية الأخرى، موضع اهتمام القانون الدولي، الذي يسعى إلى تحديد الالتزامات والواجبات التي يتعين على الدول احترامها. وفي هذا الإطار، ودون الغوص في الجذور التاريخية، تجدر الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد في (المادة 13 § 2) أن " لكلِّ فرد الحقُّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده"، كما تم تكريس هذا الحق في العديد من المعاهدات الدولية وخاصة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 12، 2).

ولضمان التنزيل الأمثل لهذا الحق، من البديهي أن يكون بإمكان الفرد دخول بلد آخر بعد مغادرة بلده الأصلي. غير أن القانون الدولي، وإن اعترف بحرية المهاجر في مغادرة بلده والعودة إليه، فإنه لا يضمن له الحق في دخول بلد آخر، وهو ما يجعل مسألة دخول الفرد لبلد غير بلده، إشكالية محورية في قضايا الهجرة من منظور حقوق الإنسان. فهل يعني صمت المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بخصوص مسألة دخول المهاجرين إلى أراضي دولة ما أنها تدخل حصريًا في نطاق الصلاحيات التي تنفرد بها الدولة؟ وهل يمكن القول إن مسألة الهجرة في بعدها المتعلق بمغادرة البلد الأصلي تنتمي إلى مجال القانون الدولي، بينما تدخل الهجرة في بعدها المتعلق بدخول أراضي دولة أخرى ضمن الصلاحيات السيادية للدول؟ تلك أسئلة تطرح إشكاليات شائكة ومعقدة، يصعب الإجابة عليها بشكل قطعي حيث لا زالت المصاعب والخلافات التي واكبت ظهور مفهوم الحق في الهجرة مستمرة، ويشهد واقع التنقل بين مواطني البلدان الغنية في الشمال ومواطني الجنوب وتأمين الحدود على أن غالبية الأشخاص الذين يُجبرون على الهجرة ليس لديهم الحق في القيام بذلك بحرية.

وفي جميع الأحوال فإن قضايا الهجرة كظاهرة إنسانية لازالت تطرح تحديات حقوقية كبيرة، سواء من حيث دوافعها أو خصائصها أو بعدها الإنساني. فإذا كان البعد الأمني متأصلاً في كل حركية سكانية، وإذا كان من المشروع دمج هذا البعد في سياسات الهجرة الخاصة بكل دولة، فإنه لا يمكنه تبرير الانتهاكات التي تطال الحقوق الأساسية للأشخاص أو اعتباره ذريعة للتنصل من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي العام وحقوق الإنسان. فمن جهة، إذا كانت سياسات الهجرة من اختصاص الدول، فإن هذه السياسات يجب أن تحترم معايير حماية حقوق الأجانب كما تنص على ذلك الشرعة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن عملية تنزيل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تثير تعقيدات جديدة، حيث غالبا ما تتم معالجة قضايا الهجرة وفق مقاربة أمنية في غياب متطلبات الحماية والإدماج ومبادئ المسؤولية المشتركة والمشاورات الواسعة.

2. الأهداف

- التفكير والمساهمة في النقاش حول بعض قضايا الهجرة من منظور واجبات والتزامات الدول فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان؛

- مراجعة وتقييم التقدم المحرز في تنزيل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة منذ اعتماده مع التركيز على:

1. تقييم وتحديد تحديات تنزيل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
2. تقييم الآليات الوطنية الهادفة إلى ترجمة أهداف الاتفاق العالمي إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني (طرق البناء والحكامة والانعكاسات على عملية تنفيذ الأهداف)
3. تقييم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة
4. اقتراح توصيات لدعم تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي

- تعزيز وتقوية التفكير حول حكامة الهجرة من خلال:

أ) ضمان حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين
ب) الاستفادة من مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

- إغناء النقاش والتفكير حول سبل تعزيز تعبئة الفاعلين المعنيين بقضايا التنقل (الدول، الأشخاص، الأكاديميون، الجمعيات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ...) وحول طرق التعاون / الشراكة بين أصحاب المصلحة أنفسهم في أفق تعزيز بُعد قائم على حقوق الإنسان

3. الإشكاليات

- ما هي الفروقات الموجودة في التنزيل الفعلي للأبعاد الحمائية بين ما تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية والسياسات والإطارات المؤسساتية والممارسات؟
- أية علاقة بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟ ما هي القضايا التي تثيرها الهجرة من منظور التزامات حماية حقوق الإنسان المنوطة بالدول؟
- أي تقدم في إنزال الاتفاق العالمي منذ اعتماده؟ ما هي التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة في إدارة حركية الهجرة؟ أي حلول وأساليب ومقاربات من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؟
- ما هي سبل الدفاع عن مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في سياسات الهجرة؟ وما هي سبل تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

4. المنهجية

أ - المشاركون

ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.

ب - الصيغة

ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية يسهر ميسرون على تيسيرها بمساعدة مقررين.

1. النتائج المتوخاة

سيتم إعداد وثيقة نهائية تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية وتقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس ببوينس آيرس.

جلسة موضوعاتية

هل حان الوقت لإعادة التفكير في ماهية وأساليب الترافع البيئي؟

1. السياق العام:

في خضم سياقات دولية تتسم بتصاعد النزاعات والأزمات الإنسانية، لازال الترافع البيئي يراكم تطورات كمية ونوعية بعد عدة سنوات من اعتماد اتفاق باريس الذي أطلق مسلسل أنسنة جهود مكافحة التغيرات المناخية من خلال الإشارة بوضوح للالتزامات التي تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فقد اعترف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره 48/13 ولأول مرة بالحق في بيئة نقية وسليمة ومستدامة باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. ويفرض هذا الاعتراف على الدول وبصفة تكاد تكون تلقائية اعتماد مقاربات متسقة وشمولية تجعل المواطن فاعلا في عملية التنمية وغاية لها مع التأكيد على سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تهدف بشكل خاص إلى حفظ كرامة المواطنين وتحسين جودة حياتهم.

غير أن النتائج المتباينة للدورة الأخيرة من مؤتمر الأطراف COP27 تطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بالتحديات التي لا يزال يتعين معالجتها من أجل التغلب على التهديدات المناخية المتعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، من المهم الوقوف عند المفارقة التي طبعت هذه الدورة التي نجحت في اعتماد قرار بشأن صندوق الأضرار المناخية لفائدة الدول التي تعاني من تأثير تغير المناخ في الوقت الذي فشلت فيه في التوصل إلى اتفاق يسمح بمعالجة شاملة للأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

وفي جميع الأحوال، من الضروري التذكير أن إنشاء هذا الصندوق قد يتطلب اعتماد تدابير جديدة من شأن تصميمها وتنفيذها أن يثير تساؤلات جوهرية، كما أن العمل من أجل إعادة أنسنة الترافع حول التغيرات المناخية يبقى ضروريا، من خلال وضع مسألة حماية الحقوق في قلب الاستراتيجيات المعتمدة، واستحضار حقوق الأجيال الحالية والقادمة. كما يتوجب من جهة أخرى البحث عن نموذج من شأنه القطع مع المقاربات التي تميل إلى التركيز فقط على الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية، بشكل يكرس الإنسان والبيئة كعناصر مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويعطي زخماً جديداً للترافع البيئي.

وبناء عليه، تهدف هذه الجلسة الموضوعاتية، من جهة، إلى تقييم الترافع البيئي والتفكير في طرق تعزيز أبعاده الحقوقية، ومن جهة أخرى، إلى مناقشة السبل الكفيلة بتطوير هذا الترافع ليشمل فهما متقدما وتملكا متجددا للتعقيدات التي تطرحها التطورات المسجلة وآثارها على الإنسان.

2. الأهداف:

- تحديد التقدم الذي تم إحرازه خلال مختلف دورات مؤتمر الأطراف، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة وإشكاليات تنفيذها.

- تقييم التطورات المسجلة في عملية إنفاذ اتفاق باريس منذ اعتماده؛

- حصر التطورات المحتملة التي يجب أن تأخذها الجهات الفاعلة بعين الاعتبار خلال ترافعها بخصوص انعكاسات التغيرات المناخية؛

- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتدارس التحديات المطروحة ومناقشة الحلول المحتملة؛

- تحديد طرق مبتكرة للتعاون بين جميع الفاعلين المعنيين.

3. المنهجية

أ - المشاركون

ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.

ب - الصيغة

ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية يسهر ميسرون على تيسيرها بمساعدة مقررين.

ج - إشكاليات تؤطر النقاشات

- ماذا حدث - أو لم يحدث – خلال مؤتمر الأطراف بمصر، أي تطورات وأية فرص؟ هل أكدت حصيلة المؤتمر "وهم" عمل دولي منسق في أفق سن تدابير قد تكون ملزمة؟
- تبنت النسخة الأخيرة من مؤتمر الأطراف، بعد مفاوضات صعبة، قرارًا بشأن صندوق التعويض عن الأضرار التي سببتها التغيرات المناخية، وهو ما يثير تساؤلا رئيسياً: بين صعوبة إعمال هذا الصندوق والسعي وراء عمل دولي منسق، أي مفاهيم يجب على فاعلي المجتمع المدني حملها لتأطير عملية التفكير بما يتجاوز مجرد تنفيذ أجندة المناخ الدولية؟
- كيف تضع الرؤية المتمحورة حول المناخ أولويات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قبل تحديات التنمية والصحة والفقر، في وقت يرى فيه العديد أنه لا يمكن فصل هذه العناصر والإشكاليات عن بعضها البعض؟
- ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لضمان أنسنة التغيرات المناخية، ووضع مسألة حماية الحقوق في صلب الاستراتيجيات المعتمدة، ووضع الأفراد والأجيال الحالية أو المستقبلية في قلب هذه الإشكالية العالمية؟ وكيف يمكن إعادة وضع حقوق الإنسان في قلب السياسات المناخية لتجاوز المقاربات التي تميل إلى التركيز فقط على الجوانب العلمية أو التقنية أو حتى الاقتصادية؟

4. النتائج المتوخاة

سيتم إعداد وثيقة نهائية تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية وتقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس ببوينس آيرس.